لوعة الفقير بين المفهوم والواقع

د. علي محمد أبو العز

يقولونَ والقولُ صِدْقٌ: إنَّ الأرضَ تدورُ حولَ الشمسِ؛ فتبزغُ في النهارِ، وتأفلُ في الليلِ، أمّا الفقيرُ: فقد أظلمتْ عليه الحوائجُ نهارَه، ولحدَتْهُ في قبرٍ معنويٍّ، وجُنَّ من فَرْطِ العَوَزِ، وأحاطَ به الدَّينُ، وقَهَرَهُ الذُّلُّ، واستخفَّ به الرِّجالُ، ولا يأبهُ لحالِه إنسٌ ولا جانٌّ، وأينما يتوجَّهُ لا يستقبلُه أحدٌ؛ بل ينئَى الناسُ بجُنوبهم عنه، ويُديرونَ له ظُهورَهم، ويَلوونَ رُؤوسَهم، ويُصعِّرونَ له خُدودَهم، ويمقتونَه بلا سببٍ، ويتَّهِمونَه ولو كان أميناً، ويُسيؤونَ به الظنَّ، ويَجهلُونَ عليه ولو كان خَلُوقاً، وإنْ كان حليماً يُعرِضُ عن اللغوِ وفُضولِ الكلامِ، قالوا عنه: ضعيفٌ! بليدٌ! قليلُ الحيلةِ!

وإنْ كان كريماً جَواداً سخيّاً، قالوا عنه: سفيهٌ! مُبذِّرٌ!

وإنْ كان شُجاعاً جَسوراً مقداماً، قالوا عنه: أرعنُ! طائشٌ! وإنْ تكلَّمَ أسكتُوه! وأشغبُوا عليه! وتجاهلُوه! وإنْ تقدَّمَ أخَّرُوه! وإنْ أذنبَ عاقَبُوه! وإنْ أذنبَ غيرُه جعلُوه المتسبِّبَ! وإذا أقبلَ على الناسِ بوجْهِه، انفضُّوا من حولِه! وكأنَّه وباءٌ قاتلٌ! وكأنَّه مخلوقٌ غريبٌ شاذٌّ نزلَ من الفضاءِ أو خرجَ من الأرضِ! وكأنّه مسألةٌ حِسابيةٌ ليس فيها إلّا الطرحُ والضربُ والنتائجُ الخاطئةُ.

فقراءُ يعيشونَ كالأمواتِ! غُرباءُ منسيُّونَ! والفارقُ بينهُما أنّ قبورَ الأمواتِ في بطنِ الأرضِ، وحالَهم مجهولٌ، وقبورَ الفقراءِ على ظهرِها، وحالَهم معلومٌ (بؤسٌ، ومَذلَّةٌ، وأرَقٌ)، لا صلةَ للناسِ بهم، ولا يرغبونَ في وصلِهم بخيطِ المالِ الذي انقطعَ، وإذا وصلُوهم فأعطَوهم، كان العطاءُ قليلاً!

فلا غرابةَ إذنْ في التعوُّذِ من الفقرِ ومن عادياتِه، ولولا اللهُ ومن ثَمَّ شريعتُه الغرَّاءُ التي تُحرِّكُ ضمائرَنا، وتربطَنا بالفقيرِ في كلِّ درهمٍ نضعُه في يدِه، وفي كلِّ لقمةٍ تستقرُّ في بطنِه..، ولولا القسمةُ التي فرضَها سبحانَه لصالحِه في ثروةِ الأغنياءِ..، لانقرَضَ الفقراءُ، و لأصبحُوا كالقططِ والكلابِ تُرمى إليهم فَضلاتُ الأطعمةِ على نواصي الطُّرقاتِ كما تُرمى للمزابلِ، و لَتحوَّلتْ حاوياتُ القُمامةِ موائدَ طعامٍ للمُعدَمينَ.

ومن أبلغِ ما قرأتُ في وَصْفِ (الفقيرِ) قولَ الثعالبيِّ –رَحِمَهُ اللّهُ تعالى–: (يرتضعُ من الدهرِ ثديَ عقيمٍ، عاثرٌ لا يستقلُّ، كسيرٌ لا ينجبرُ، مضيمٌ لا ينتصرُ، قد زالتْ عنه الآلاءُ، وانثالتْ عليه اللأواءُ، جاء بوجهٍ قد غبّرَ فيه الفقرُ، و انتزفَ ماءَه الدهرُ، وقلَّمَ أظفارَه العدمُ.. جاءَنا ببَدنٍ ناحلٍ، ووَجْهٍ حائلٍ، قد نضبَ ماؤه، وطالَ شقاؤه، لا يملكُ غيرَ الجِلْدَةِ بُردةً، حيٌّ كمَيْتٍ، وفي بيتٍ بلا بيت، ويدُه صفرٌ، ومنزلُه قفرٌ، وغذاؤه الخَوى، وعَشاؤه الطَّوى، وإدامُه التشهّي، وطعامُه التمنّي، وفراشُه المَدرُ، ووسادُه الحَجَرُ، ثوبُه جلدُه، ومركوبُه رجلُه، خصيبُ العينِ، جديبُ البطنِ، واسع المُنى، ضيِّقُ الغنى، أفرغُ بيتاً من فؤادِ أمِّ مُوسى عليه السلامُ)[1].

وقالوا في الأمثال: (لا فاقرةَ كالفقرِ، والفقرُ في الأُذنِ وَقْرٌ، وفي الكبدِ عَقْرٌ، وفي القلبِ نَقْرٌ، وفي الجوفِ بَقْرٌ)، وأنشدَ أحدُ الشعراءِ قائلاً:

إذا قلَّ مالُ المـــــــرءِ قلَّ حياؤهُ — وضاقتْ عليه أرضهُ وسماؤهُ
وأصبحَ لا يَدري وإنْ كانَ حازماً — أقُدَّامَـــــهُ خيرٌ له أمْ وراؤهُ

وكان سفيانُ الثوريُّ رحمَه اللّهُ يقولُ: (الصَّبرُ على الفَقْرِ يَعْدلُ الجهادَ في سبيلِ اللّهِ تعالى).

وكان سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ يقولُ –رحمهُ اللّهُ تعالى–: (ما ضُربَ العِبادُ بِسوطٍ أوجعَ مِن الفقرِ)[2].

ومن أظرف ما قِيلَ في الفقرِ ما قالُه الشاعرُ في الأبياتِ التالية[3]:

يغدُو الفقيرُ وكلُّ شيءٍ ضِدَّهُ — والأرضُ تُغلقُ دونَـــهُ أبوابَها
وتراهُ ممَقُوتاً وليــــسَ بمُذنبٍ — ويَرى العداوةَ لا يرى أسبابَها
حتّى الكلابَ إذا رأتْ ذا بَزَّةٍ — أصغتْ إليه وحرَّكَتْ أذنابَها
وإذا رأتْ يومـــاً فقيراً عارياً — نبحتْ عليه وكشَّرَتْ أنيابَها

وصدقَ مَن قال: (كادَ الفقرُ أنْ يكونَ كُفراً)؛ لأنّ الفقيرَ إذا ضاقتْ حالُه، وكثرتْ حاجاتُه، وضَجِرَ من (الفقرِ، والذلَّةِ، والقِلَّةِ)، قد يعترضُ على قَدرِ اللّهِ ولا يرضَى به؛ حينما يَرى غيرَه يَطيرُ في النَّعيمِ، ويَسبحُ في رَغدِ الحياة، وهو ينظرُ إلى نفسه لا يزالُ راكداً في معاطنِ الفقرِ المُدقِعِ الذي لا يُحتمَلُ؛ ولذا قال الحُكماءُ: "اطلبُوا المعيشةَ؛ فإنَّ الفقرَ أوّلُ ما يبدأُ بدِينِ الإنسانِ فينخُرُ فيه كالسُّوسِ حتّى يعطبَه"، وقال الشاعرُ[4]:

ولمْ أرَ بَعْدَ الدِّينِ خيراً من الغنى — ولمْ أرَ بَعْدَ الكُفْرِ شَرّاً من الفَقْرِ

---

1 الثعالبي: أبو منصور عبدُ المَلِكِ بنُ مُحمَّد بنِ إسماعيل، (سحرُ البلاغة وسرُّ البراعة)، دار الكتب العلمية- بيروت، تحقيق: عبد السلام الحوفي (ص178).
2 هذه المنقولاتُ مُقتَبَسةٌ مِن كتابِ: أبو منصورِ الثعالبيّ، (اللطائفِ والظرائفِ)، دار المناهلِ- بيروت، (ص92، 93).
3 الوطواط: أبو إسحاق محمَّد بن إبراهيم، (غُرَرُ الخصائِصِ الواضِحَة)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م، (ص392).
4 الزمخشريُّ: أبو القاسِم محمودُ بن عَمْرٍو، (ربيعُ الأبرارِ ونُصوصِ الأخيارِ)، مؤسسة الأعلمي- بيروت، 1412هـ، (5/94).

وأقولُ: الفقرُ لا يقودُ إلى الكفرِ فحسبْ؛ بل يدفعُ إلى السرقةِ، والاختلاسِ، والقتلِ، والاعتداءِ، والجرائمِ الفاحشةِ، وهذه الجرائمُ لا يَقترفُها الفقراءُ فحَسب؛ بل إنّ جرائمَ الأغنياءِ أعظمُ خَطراً وأشدُّ تنكيلاً بالمجتمع من جرائمِ الفقراء؛ فإذا ما كان من بينِ الفقراءِ مَن (يَسرقُ، ويقتلُ، ويقطعُ الطريقَ) مرَّةً، فبينَ (ديناصورات الثراءِ الماكرينَ المُزوِّرينَ) مَنْ يَرتَكِبُ هذه الجرائمَ وأفظعَ منها بانتظامٍ، ويَسرقُ (عفواً)! ويختلسُ من أموالِ الأُمَّةِ في يومٍ ما لا يَسرقُه لُصوصُ البلدِ جَميعاً في سَنَةٍ، وقد قرأتُ في بعضِ الصُّحُفِ العربيةِ عن شخصٍ نافذٍ استطاعَ العبثَ في مستنداتٍ ملكيَّةٍ رسميَّةٍ تعودُ لأحدِ الأشخاصِ، فتلاعبَ في مُحتواها، و باعَ بمُوجبها آلافَ الأمتارِ المربَّعةِ من الأراضي المُقطَّعةِ، وبعدَ بُرْهَةٍ من الزمانِ اكتُشفَ أمرُه، وطالبَ المُلَّاكُ الأصليُّونَ وبناءً على قرارٍ قضائيٍّ لصالحهم من المُشتَرِينَ جميعاً إعادةَ الأراضي المَبيعةِ، وإزالةَ مئاتِ الأبنيةِ التي شُيِّدَتْ عليها، وأمّا الشخصُ الذي افتعلَ هذه المشكلةَ فلا يستطيعُ أحدٌ في الأرضِ محاسبتَه؛ لأنّه أفضَى إلى ربِّه وإلى ما قدَّمَ.. فقَد ماتَ تاركاً وراءَه مئاتِ القضايا المُعقَّدةِ.

نَحْنُ؛ بل كثيرٌ منّا و يا للأسَفِ نقرأُ ونفهُم متأخِّراً، ونعيشُ في ضبابٍ لا نعرفُ رأسنَا من أرجُلنا، ولا نعلمُ شيئاً عن المطابخِ الاقتصاديةِ وما يجري وراءَ حيطانِها، وتحتَ طاولاتِها، ونشعرُ بالألمِ والحَسْرَةِ بعدَ أنْ يقضي المُتربِّصُ بنا وَطَرَه، تماماً كما يشعرُ ضحيَّةُ (البعوضةِ) بحرِّ لسْعتِها بعدَ امتصاصِ دَمِه.

تعريفُ الفقرِ ومناقشةُ مفهومِه:

لا بُدَّ من بيانِ أنَّ الفقيرَ إنَّما سُمِّيَ فقيراً؛ لِقِلَّةِ مالِه، وعَجْزِه عن تحصيلِ أيِّ شيءٍ يُريدُه من لَذّاتِه وسائرِ مطالبِه، ويُعرِّفُ العلماءُ الفقرَ– كما جاءَ في بعضِ المَراجعِ الفقهيةِ– بأنّه: العجزُ عن تأمينِ القُوتِ اليوميِّ[1].

وأريدُ هنا إيضاحَ الفقرِ –بالمفهومِ العامِّ لا بالمفهومِ الخاصِّ الذي تختلفُ مدلولاتُه باختلافِ (التوجُّهاتِ، والمشاربِ، والسِّياقاتِ)–؛ فـ (الزُّهّادُ وأربابُ التصوُّفِ) وجدُوا أنّ العلامةَ الفارقةَ بينَ الغنيِّ والفقيرِ تتمثَّلُ في أنْ يَجدَ الأوَّلُ (الغنيُّ) بيتاً يسكنُه، وثوباً يسترُه، وسداداً من عيشٍ يكفُّه عن فُضولِ الدُّنيا، وقال بعضُهم: الغنيُّ مَن لم يحتجْ إلى الناسِ؛ فمَن احتاجَهم فهو فقيرٌ، ولا يُوجَدُ في عالَمِ اليومِ شخصٌ لا يحتاجُ إلى غيرِه؛ حتّى أثرى الأثرياءِ يحتاجُ إلى مَنْ يحفظُ له أموالَه ويديرُها من عَثَراتِ الدهرِ، بالإضافةِ إلى الاحتياجاتِ الأُخرَى وما أكثرَها، وهذا هو الفقرُ بالمعنى المطلَقَ، الذي يصدقُ على الغنيِّ والفقيرِ وما سوى اللهِ الغنيِّ الحميدِ، فما سِواه سُبحانَه مُحتاجٌ بشِدَّةٍ إلى فضلِه وعطائِه.

وأرى أنّه مِن الصعبِ وضعُ حدٍّ فاصلٍ بينَ الفقراءِ وغيرِ الفقراءِ، و "دولياً" استنبطَ العلماءُ، أو وضعوا أرقاماً لقياسِ الفقرِ، وتختلفُ الأرقامُ من دولةٍ إلى دولةٍ، ومن عائلةٍ إلى عائلةٍ، ومن شخصٍ إلى شخصٍ، ويُمثِّلُ الرقْمُ المسمَّى (خطُّ الفقرِ) الحدَّ الفاصلَ بينَ فئةِ الفقراءِ وفئةِ الأغنياءِ، وهذا التصنيفُ بالإضافةِ إلى أهمِّيَّتِه الشرعيةِ بمعرفةِ

[1] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، "الموسوعةُ الفقهيةُ الكويتيةُ"، دار السلاسل – الكويت، الطبعة الثانية، (335/23).

المستحقِّ للزكاة والصدقة من غيرِ المستحقّ، ومَن تجبُ عليه فريضةُ الحجِّ ومَن لا تجبُ، ومَنْ يلزمُه الإطعامُ في الكفَّاراتِ ومَن لا يلزمُه، مُهمٌّ أيضاً في الاطلاعِ على واقعِ الفقرِ في البلدِ حسبَ فئاتِ سُكَّانه، ومَن لديه منهُم مُعدَّلاتُ فقرٍ أعلى من المتوسِّط.

إنّ الفقرَ لا يعني ألاّ يَجدَ الإنسانُ قُوتَ يومه فحَسب – على حدِّ بعضِ التعريفات الفقهية، ولا يُعبِّرُ هذا المفهومُ بدقّةٍ عن الفقرِ بمصطلَحِه العُموميّ، ويقصرُ عن الإحاطةِ بخُطوطه كافةً–؛ حيث حَصَرَ الفقرَ بأسوأ مراحله، وأدنى مُستوياته، وأدقَعِ ما فيه، ألا وهُو: ألاّ يَجدَ الشخصُ الطعامَ الذي يقتاتُ عليه، ويُقيمُ به أودَه؛ اللهُمَّ إلاّ إذا كانَ مقصودُ الفقهاءِ التعبيرَ بالقوت اليوميِّ عن الحوائج، والمتطلَّبات الضرورية اليومية الأُخرى سواه، والتي لا يستطيعُ الإنسانُ الاستغناءَ عنها إلاّ بمَشقّةٍ كبيرة؛ فإنَّ مَنْ وَجدَ الطعامَ ولم يستطعْ تأمينَ ما يُغطّي مصاريفَ علاجه ورعايته الصِّحيَّة فقيرٌ، ومَنْ وَجدَهُما ولم يستطعْ تحمُّلَ تكاليفِ الدراسة الأساسيّة والجامعيّة أو ثمنِ المواصلات.. فقيرٌ.

ولستُ أميلُ إلى الرأي الذي يُصنِّفُ الفقراءَ على أساسِ (القُدرَة البدنية، أو الكُتلة العضلية، أو الصحَّةَ الجسمية) فيُقْحِمَ الأصحَّاءَ بَدنيّاً عُنوةً في زُمْرَةِ الأغنياء، ويَمنعُهُم بذلك من استحقاق الزكاة والصدقة، ويُخرجَ منها مَن بهم علَلٌ مُزْمِنَةٌ لا يَقدرونَ معها على الكسب[1]؛ انطلاقاً من حديث عبدِ اللهِ بن عَمْروٍ رَضيَ اللهُ عنهما عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: (لا تحَلُّ الصَّدَقةُ لغنيٍّ ولا لذي مرَّةٍ سَويٍّ)[2]، وحديث: (وإنْ شئتُما أعطيتُكُما، ولا حَظَّ فيها لغنيٍّ ولقويٍّ مُكتسِبٍ)[3]؛ لأنّه "ليسَ من العدل المساواةُ بين الغنيِّ والفقيرِ ما دامَ الأخيرُ (الفقير) عاجزاً عن الكسب" – لا لأسبابٍ صحِّيَّةٍ –؛ بل لظرُوفٍ أُخْرَى قد تكونُ اجتماعيةً، وقد يكونُ قادراً على الكسب غيرَ أنّه لا يحصلُ له بالعملِ الكفايةُ التامَّةُ، وقد يعجزُ عن تحصيلِ وسيلة الكسب (الوظيفة) مع سَعيهِ الحثيث إليها لأسبابٍ خارجةٍ عن طَوعه وإرادته، وقد يكونُ تاجراً لا تقومُ تجارتُه بكفايته، وقد يحصلُ على معونةٍ وقفيَّةٍ لا يقومُ معلومُه منها بكفايته، فهلِ القُدرَةُ البدنيَّةُ بحدِّ ذاتها مانعةٌ من استحقاق الزكاة؟! وهلِ الإيرادُ الدوريُّ –ولو قلَّ– مانعٌ بذاته من استحقاقِ الزكاة؟! "القضيَّةُ أعمقُ من هذه الحدود الظاهرة بكثيرٍ"؛ ولهذا لم يمتَنِعِ النَّبيُّ مُحمَّدٌ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ مِن إعطاءِ الرَّجُلَين مِن سَهْمِ الفقراءِ مع أنّ بِنيتَهُما الجسمية مُشعرَةٌ بقُدْرتهما على الاكتسابِ الماليِّ؛ عَملاً

---

[1] عند الشافعيةِ: القادرُ على الكسبِ لا يُعَدُّ فقيراً، ولا يستحقُّ الصدقةَ بالفقرِ، وقالوا: "لأنّ غِناه بالكسبِ كغِناهُ بالمالِ"، وعند المالكيةِ: إذا كان قويّاً ولا مالَ له، جازَ له أخذُ الصدقةِ، ولو تَرَكَ التكسُّبَ اختِياراً، وهو مذهبُ الحنفيةِ والحنابلة.
ينظر المراجع التالية: الشيرازيّ أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ عليٍّ، (المهذَّبُ في فِقه الإمام الشافعيِّ)، دار الكتب العلمية، (1/320). الحطَّابُ: أبو عبدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدٍ الطرابلسيُّ، "مواهبُ الجليلِ شرحُ مختصرِ خلي"، دار الفكر، 1412هـ - 1992م، (2/346). الكاسانيُّ: علاءُ الدِّينِ أبو بكر بن مسعودٍ، "بدائعُ الصنائعِ في ترتيبِ الشرائع"، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م، (2/48). البهوتيُّ: منصورُ بنُ يُونُس، "كشّافُ القِناعِ عن متن الإقناعِ"، دار الكتب العلمية، بدونِ تاريخ ولا طبعة، (2/286).

[2] أخرجه أبو داودَ (1634)، والتِّرمذيُّ (652)، وأحمدُ (6530)، والنسائيُّ (2597)، وابن ماجهْ (1839) كلاهُما من حديثِ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

[3] أخرجه أبو داودَ (1633)، والنَّسائيُّ (2598)، وابنُ أبي شيبةَ (959)، والبيهقيُّ في السُّننِ الكُبرى (13163)، وأحمدُ في المُسنَد (17972) عن هشامِ بنِ عُروةَ عن أبيهِ عن عبدِ اللهِ بنِ عديّ بن الخيار قال: أخبرني رجُلان: أنَّهُما أتيا النبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم في حجةِ الوداعِ وهو يُقسِمُ الصدقةَ، فسألاه مِنها، فرفعَ فِينا البصرَ وخفضَه، فرآنا جَلْدَينِ، فقال: الحديث...

بظاهرِ حالهِما؛ بل لم يطلُبْ منهُما بيِّنةً على فَقرهِما، ولمْ يُحلِّفهُما اليمينَ؛ لأنّ "الأصلَ هو الفقرُ ما لم يثبتْ نقيضهُ".

أمَّا إذا كان المُقتدرُ على الكسبِ يتعفَّفُ عن العملِ أو يستعلي عليه، فلا يستحقُّ الزكاةَ والصدقَةَ؛- لا لأنَّه صارَ غنيَّاً، فهو فقيرٌ ولا أحدَ يُزاوِدُ على ذلكَ-؛ لكنِ الإسلامَ الحنيفَ منعَه استحقاقَه من الزكاة والصدقة ليدفعَه بذلكَ من فراشِ البطالةِ إلى دُنيا الأعمال، وبالتالي فإنّ التفرقةَ بين مَن يُطلَقُ عليه اسمُ الفقيرِ ومَنْ يستحقُّ المعونةَ الزَّكَوية ضروريٌّ جداً في إسقاطِ المُستنداتِ الشرعيةِ على الواقعِ؛ لكي لا ينقدحَ في الذِّهْنِ وَهَمُ التعارُضِ بين القرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ المُطهَّرةِ فَنضْربَ الوحيَ بالوحيِ فنقولَ: يجوزُ له الأخذُ بالقرآنِ ولا يجوزُ له بالسُّنَّة.

"الفقرُ كلمةٌ نسبيَّةٌ تعني أشياءَ شتَّى"، ويَختلفُ مَدلولُها من مكانٍ لآخَرَ ومن شخصٍ لآخَرَ؛ ففي بَعضِ البُلدانِ الغنيَّةِ كـ(سويسرا) مَثلاً قد يُعتبَرُ فقيراً مَن لا يستطيعُ شراءَ مركبةٍ، أو منزلٍ خاصٍّ؛ بينما في كثيرٍ من دُولِ العالَمِ الثالث لا يستطيعُ الفقراءُ توفيرَ أُجْرَةِ وتكاليفِ المنزلِ الذي يقطنُونَه لا ثَمنَه.

وقَد يَجدُ الشخصُ من الدخْلِ ما يُمكِنُ توزيعُه بالمسطرَةِ على مصاريفه من المتطلَّباتِ الأساسيَّة؛ إلاّ أنّ حَدثاً عارضاً – ولو كان بسيطاً – قد يُسبِّبُ خَللاً في مقابلةِ إيراده بمصروفه، فيميلَ ميزانُه مَيلاً كبيراً، ويؤدِّي إلى حِرمانه من شيءٍ على حسابِ شيءٍ آخرَ؛ فإذا ما كانَ الشخصُ مَثلاً يُخطِّطُ على أنْ يدفعَ جُزءاً من مُدَّخراته القليلة لشراءِ (الحقائبِ، والقرطاسية، ولوازمِ الدراسة) لأولاده، فإنَّه إذا ما (مَرِضَ، أو تعطَّلَتْ أحدُ آلاتِه التي يستخدمُها في عملِه، أو طرأَ ما لم يكُنْ مُتوقَّعاً في حساباته) فسيُضطرُ إلى تقليصِ كميَّةِ النقودِ المخصَّصةِ لشراءِ اللوازمِ المدرسيةِ، أو الاستغناءِ عنها بالكُلِّيَّةِ مقابلَ تأمينِ ثمنِ الدواءِ، أو نفقاتِ الصيانة، وهذا المستوى من الفقرِ يُعبَّرُ عنها بخَطِّ الفقرِ الأوَّليِّ، أمَّا خطُّ الفقرِ المدقعِ فيتمثَّلُ لا بِالعَجْزِ عن توفيرِ الطعامِ فحَسب؛ بل بِالعَجْزِ عن توفيرِ أدنى المُتطلَّباتِ الأساسيَّةِ للمعيشةِ وعلى رأسِها الطعامُ.

كما أنَّ إيجادَ رقْمٍ لِقياسِ الفقرِ لا يحلُّ المشكلةَ؛ لـ"أنَّ الأرقامَ تقيسُ الدُّفعاتِ والدُّخولَ النقديةَ التي يحصلُ عليها الشخصُ، ولا تأخذُ بالحُسبانِ المنافعَ والدُّخولَ العينيَّةَ والنقديةَ" التي يحصلُ عليها بالعملِ الإضافيِّ، أو بالمساعداتِ العائليةِ، أو بالتبرُّعاتِ، أو بالهباتِ، والعطايا، ونحو ذلكَ كثيرٌ؛ ولذا فـ"إنَّ تقديرَ مدى الفقرِ بالأرقامِ قد يكونُ سهلاً ومفيداً من ناحيةٍ إحصائيةٍ؛ -لكنه في الأعمِّ الأغلبِ- ما يكونُ مُبالَغاً فيه من ناحيةٍ واقعيةٍ".

"الفقرُ هو مستوى الدَّخْلِ الذي لا يكفي للعيشِ"، أو لتلبيةِ الاحتياجاتِ الأساسيةِ، ونتساءلُ عن السببِ وراءَ فقرِ بعضِ العائلاتِ جيلاً بعدَ جيلٍ! ربما يكونُ السببُ أنّ تلكَ العائلاتِ لا يحصلُ أفرادُها على التعليمِ الملائمِ، والتدريبِ الذي يؤهِّلُهم للوظائفِ ذاتِ الرواتبِ العاليةِ، أو بسببِ الفسادِ الإداريِّ والظُّلمِ الاجتماعيِّ الذي يستهدِفُ استبعادَهُم من ولايةِ المناصبِ الإداريةِ والتنفيذيةِ، والإبقاءَ عليهِم خلفَ الكواليسِ، وحِرمانَهُم من التأهُّلِ

للوظائفِ ذاتِ المستوى الاجتماعيِّ المرموقِ، والدخلِ المرتفعِ بدعوى أنَّ غيرَهُم أكثرُ كفاءةً منهُم؛ بل ربَّما لِنَشْرِ فكْرٍ مُنحرفٍ ما، أو غَزْوٍ مُبَطَّنٍ.

مُضاعفاتُ الفقرِ وإجراءاتُ المُعالجَةِ:

إنَّ الفقرَ لهُ آثارُه الخطيرةُ وتتمثَّلُ في (قِلَّةِ التعليمِ، فُشوِّ الجهلِ، ضحالةِ التفكيرِ، تطرُّفِ السلوكِ، سُوءِ التغذيةِ خاصَّةً في سنواتِ العُمرِ المُبكِّرَةِ، الكسلِ والخمولِ، تعاطي المخدِّراتِ، وارتكابِ الجرائمِ، وفي التعاسةِ العائليةِ..)! للفقرِ بَصَماتُه في العائلاتِ المحُطَّمةِ، و(الفقرُ يَلِدُ ويُولِّدُ الفقرَ)، ومن هنا كانتِ الزكاةُ (عبادةً دينيةً، وسياسةً ماليةً) شرعيةً تعملُ على إعادةِ توزيعِ الدخلِ من الأغنياءِ للفقراءِ؛ لكنَّ توزيعَ المقدارِ الزَّكَويِّ المُتاحَ الذي لا يكفي الفقراءَ جميعاً على نحوٍ لا يُغني الفقيرَ عن المسألةِ يُبرِّدُ قليلاً من حُمَّى الفقرِ والمَسكَنَةِ؛ لكنَّه لا يُعالجُها، ولا بُدَّ من التفكيرِ بـ(آليَّةٍ علميَّةٍ، وعمليَّةٍ مبتكرَةٍ، أو برامجَ مُمنهجةٍ) للعائلاتِ الفقيرةِ تكسرُ حلقةَ الفقرِ المُفرغةَ، وتضمنُ حدّاً أدنى من مستوياتِ المعيشةِ الكريمةِ؛ بحيث تُنشئُ جيلاً من الفقراءِ قادراً على الإنتاجيةِ والعملِ بكفاءةٍ بالغةٍ وفائقةٍ عن طريقِ (توفيرِ الطعامِ الطيِّبِ الحلالِ والشرابِ الطبيعيِّ الصِّحِّيِّ المناسبَينِ، والتعليمِ النافعِ الجادِّ والتدريبِ العمليِّ الدَّؤوبِ المُلاءِمَينِ، وتأمينِ مَصدرِ الكسبِ الدائمِ المُباركِ). هذه البرامجُ مُجديةٌ ويجبُ أنْ تكونَ على رأسِ الأولَويَّاتِ، والتكاليفُ التي يُنفَقُ عليها قليلةٌ جداً إذا (ضُبِطتْ بالميزانِ الشرعيِّ الرَّبَّانيِّ، وقِيسَتْ من بابِ المُقابَلةِ بالتكاليفِ الاقتصاديةِ) المترتِّبةِ على بقائهم فُقراءَ.

إصلاحاتٌ بإمكانِها تخفيضَ مُشكلةِ الفقرِ:

ما أسهلَ إطلاقَ الشِّعاراتِ المُنمَّقَةِ الداعيةِ إلى تكافؤِ الفُرَصِ، والمُطالبَةِ بحقوقٍ (ماليَّةٍ، ومعيشيَّةٍ) متساويةٍ وعادلةٍ لأبناءِ المجتمعِ الواحدِ؛ لكنَّ الحياةَ الاقتصاديةَ اليوميةَ تسيرُ بشكلٍ عكسيٍّ ومُناهضٍ للشِّعاراتِ السابقةِ جميعِها؛ فحينَ يَجوعُ بعضُ الناسِ ويقترضُونَ لتلبيةِ حوائجِهم الأساسيةِ، ولا يملكُونَ ثمنَ وَقودِ السيَّارةِ، ولا ثمنَ الدواءِ وأُجْرَةَ العلاجِ، ولا كُلْفَةَ كازِ المدفأةِ، يعيشُ البعضُ الآخرُ في رفاهيةٍ غيرِ محدودةٍ، يسكنُ في بيتٍ فَخْمٍ، ويركبُ السيَّاراتِ الفارهةَ، ويرتدي ملابسَ تُوازي موازنةَ دولةٍ إفريقيَّةٍ نائيةٍ، وإذا شَعَرَ–إن كان به شُعورٌ– بألمٍ خفيفٍ هرعَ الأطباءُ برَنَّةِ اتِّصالٍ لعلاجِه في منزلِه وعلى سريرِه، والغريبُ جداً أنْ يُستدعَى (حضْرَتُه) على القنواتِ التلفازيةِ للحديثِ عن الفقرِ، ومُخيَّماتِ اللجوءِ، والطفولةِ البائسةِ والأُنوثةِ اليائسةِ....، لقد أصبحتْ مشاهدُ الفقراءِ برامجَ وثائقيةً ترفيهيةً، واستعراضاتٍ تشويقيةً، نُتابعُها بصَمْتٍ مُطْبِقٍ، ونتعاطفُ معها من الباطنِ، ومَمنوعٌ – مَنعاً باتّاً – أن نتفاعلَ معها في الظاهرِ؛ لئلَّا نُصبحَ جزءاً من تلك المشاهدِ.

هذه الفجْوةُ الكبيرةُ والمُستعصيةُ بينَ فئةِ الأغنياءِ وفئةِ الفقراءِ، قدَّمَ الإسلامُ الحنيفُ الحلَّ الأمثلَ لها عَبْرَ (تشريعاتٍ ربَّانيَّةٍ) تجْبرُ الأغنياءَ على اقتطاعِ جُزءٍ من أموالِهم سَنويّاً لتُصرفَ في أوجُهِ الخيرِ الثمانيةِ التي نصَّ القرآنُ الكريمُ

عليها في الآيةِ السِّتِّين من سُورةِ التوبة، ثمَّ تَركَ الخَيارَ لِلمُكلَّف فيما سوى ذلك أنْ يتطوَّعَ اختياراً بمَحضِ إرادته للمُحتاجينَ وبالقَدْرِ الذي يراهُ مُناسباً، وكافأ الشارعُ الحكيمُ على هذه الأعمالِ الخيريَّة (الجبريَّةِ والاختياريَّة) بعطايا جزيلةٍ ينالُها فاعلُها عاجلاً وآجلاً، ولو التزمَ المسلمونَ شرعَ اللهِ عزَّ وجلَّ في الأموالِ التي استخلفَهُم عليها، وأصبحت الزكاةُ جُزءاً من النظامِ الماليِّ للدولةِ لَتمَّ القضاءُ على الفقرِ من أمدٍ بعيدٍ مثلَما قُضيَ على نظامِ الرِّقِّ الذي كان سائداً بين الناس دُهوراً طويلةً.

فمثَلاً: في عَهْدِ الخليفةِ الرَّاشدِ المجُدِّدِ عُمَرَ بن عبدِ العزيزِ – رَضيَ اللهُ عنهُ – تراجعَتْ مُعدَّلاتُ الفقرِ بشدَّةٍ؛ لدرجةِ أنَّ أحدَ عُمَّاله لم يجدْ فقيراً يستحقُّ الزكاةَ! فلماذا ضاقتْ دائرةُ الفقرِ حتّى أصبحتْ كـ(سَمِّ الخِياط) في عَهدِ عُمَرَ، واتَّسعَتْ حتّى ابتلعتْ (شُعوباً، وأقليّاتٍ، وشرائحَ، وفئاتٍ) مُتعدِّدةً من البشرِ خلالَ حِقَبٍ زمنيَّةٍ مُمتدَّةٍ لاحقةٍ لعَهدِه! ولا زالت الدائرةُ تتوسَّعُ، وتمتدُّ و تمتدُّ، والفقرُ يتزايدُ باطِّراد.

لقد سادَ في عَهدِه القانونُ الإسلاميُّ؛ فَقرَّبَ (المُستشارينَ المُؤتَمَنين، والعُلماءَ الخُبراءَ، وصُنَّاعَ القرار) –كُلٌّ في مَجالِه– وأجزلَ لهُمُ العطاءَ، وطَبَّقَ القانونَ الرَّبَّانيَّ بـ(عَزمٍ و حَزْمٍ) على الجميعِ، وسَرى في أنظمةِ الدولةِ وكيانِها سَريانَ الدَّمِ في العُروقِ، وخيَّمَتْ مبادئُ (العدالةِ، والمُحاسَبةِ، والنَّزاهةِ، والمسؤوليةِ، والحياديَّةِ، والموضوعيَّةِ، والاستقلاليَّة) الأرجاءَ، وتفيَّأَ الجميعُ ظلالَها، وتنفَّسَ الفُقراءُ الصُّعداءَ بهوائِها الطَّيِّبِ المباركِ، وزفروا (الهمَّ، والتَّعبَ، والسَّغَب)، ونهلوا من مَعينِها الماءَ الصافي الفُراتِ؛ فصِرْتَ تبحثُ عن الفقيرِ بشقِّ الأنفُسِ و لا تجِدُه!

أجلْ: لقد عالجَ الإسلامُ الحنيفُ مُشكلةَ الفقرِ مُعالجَةً معروفةً وسهلةً، وربَّما ترقى إلى مستوى المُسلّماتِ، وعلى الدولةِ الرَّشيدةِ أنْ تتبنَّاها، وأنْ تتَّخذَ (الخُطواتِ الجريئةَ، والإجراءاتِ الحازمةَ) اللازمةَ لرفعِ مستوياتِ المعيشةِ للفئاتِ الأقلِّ حظَّاً، ومن الخُطواتِ التي نُوصي بها ما يلي:

- محاربةُ الفسادِ في القطاعَين (العامِّ والخاصّ)، والحِرْصُ على أنْ يكونَ المسؤولُ نموذجاً في (الاستقامة، والنَّزاهة، ونظافةِ اليد)، لا يَعرِفُ (الفسادَ، وتكديسَ) الأرصدةِ الوطنيةِ في الحساباتِ الخاصَّةِ الشخصيَّةِ، ولا يَعرِفُ المستحيلَ، ولا يُغمِضُ جفنَهُ ليلةً واحدةً إلاّ على حُلُمٍ بـ(هَدفٍ، وخطَّةٍ، وإنجازٍ).
- فرضُ عُقوباتٍ قاسيةٍ دونَ (مُحاباةٍ، ولا تمييزٍ) لِكُلِّ مَن تُسوِّلُ له نفسُه المَريضةُ طعنَ المصلحةِ الاقتصاديةِ العامَّةِ من الخَلف.
- تأمينُ فُرصةِ عملٍ للفقيرِ تُزوِّدُه بدَخْلٍ يكفُلُ تصحيحَ وضعِه الماليِّ، وهذه أنبلُ وسيلةٍ ومنحةٍ يُمكِنُ أنْ يحظى بها الفقيرُ؛ حيث تُساعدُ بشكلٍ مُباشرٍ على اجتثاثه من الفقرِ الطاحن، مع التنويه إلى أمرٍ جليلٍ؛ ألا وهُوَ أنّ الفقيرَ إذا حصلَ على عَملٍ بدَخْلٍ مقبولٍ لا يعني ذلكَ أنَّه بهذا الدَّخْلِ دَخَلَ زُمْرَةَ الأغنياءِ وخَرَجَ من طاحُونةِ الفقرِ، ولا يلزمُ من توظيفه قطعُ المَعوناتِ التي كان يحصلُ عليها قبلَ الوظيفة؛ لأنّه إذا رُفِعَ عنه الدَّعْمُ الذي كان يحصلُ عليه عن طريقِ الكوبوناتِ والفواتيرِ المدعومةِ، فمعنى هذا: أنّ دَخْلَه تبخَّرَ قبْلَ أنْ يقعَ في جيبِه،

ولـمْ يطرأْ بتوظيفه أيُّ تغييرٍ على مجْرى حياته السابقة؛ ولذا فإنَّه من الأكثرِ إنسانيةً، والأجْدى اقتصادياً أنْ تُضافَ المُساعَداتُ السابقةُ إلى الدخلِ، وأنْ تبقَى على حالِها.

- تـوزيـعُ مـساكـنَ أو أراضٍ زراعـيةٍ لاسـتـخدامـها مـدَّةً محـدودةً مُـقابـلَ أُجـرَةٍ رَمـزيَّـة، ويـنبغي الـتركـيزُ في تـلك الـتوزيـعات عـلى الأُسـرِ الـفقيرة لا سـيَّما (المُعيلينَ، والـيتامى، والأرامـلَ، وتـقديمَ دَخْـلٍ لـلمُسنِّينَ والـكفيفينَ) والـذيـن يثبُتُ عَجْزُهُمْ عن العملِ وتتأكَّدُ حاجتُهم لِلمُساعدة، وأيضاً توفيرُ الرِّعاية العلاجيَّة بأسعارٍ مُتدنِّية؛ خاصَّةً: "أنَّ الفقرَ نتيجةُ ظروفٍ خاصَّةٍ ليسَ للشخصِ تَدَخُّلٌ فيها".
- يُمكِنُ صَرْفُ الإيراداتِ الزكويةِ للمُستحقِّينَ على شكلِ كوبوناتٍ تُمكِّنُهم من شراءِ الأطعمةِ والملابسِ وبعضِ المُستلزَمات بأسعارٍ زهيدة من السوق.
- العنايةُ بالصناعاتِ المحليَّة، والوصولُ بها إلى أعلى درجات (الإتقانِ، والتميُّزِ) لِتنتقلَ الدولةُ مِن دَورِ (الاستيرادِ إلى التصديرِ)، ومِن دَورِ (التجميعِ إلى الإنتاجِ والتصنيع).
- الاهـتمامُ بـ(الـتعليمِ، ونَـوعـيَّته، وتـخصُّصاتـه) الـتي تَـخدمُ بـناءَ الأُمَّـة مـن جـديـدٍ، والحِـرص أنْ يـكونَ مَـجَّانـيًّاً مـا أمـكنَ، أو مَدعوماً.
- جَذْبُ المُستثمرينَ الأجانبِ من (أفرادٍ، وشركاتٍ)، وتحفيزُهم على إنشاءِ مشاريعَ استِثماريَّة جديدةٍ مُمتِعَةٍ بإعفاءاتٍ من الرُّسومِ والضَّرائبِ لِمُدَّةٍ مُعيَّنة؛ (خَمسَ سنواتٍ، أو عشرَ سنواتٍ) مَثلاً.
- انسحابُ الحُكوماتِ من النشاطاتِ التجارية كافّةً، وتَركُها لِرجالِ الأعمال؛ فَهُمْ أقْدَرُ من موظَّفي الحُكومة على إدارة هذه النشاطات.
- استقرارُ الحُكومات لِمُدَدٍ كافية لِتمكينِها من تطبيقِ برامجِها بَدلاً من مجيءِ حكومةٍ جديدةٍ تَلعَنُ برامجَ أُخْتِها.
- عدمُ (التبعيّة، أو السَّماحِ بالتَّدخُّلِ الأجنبيِّ، أو التَّورُّط) مع البنكِ الدَّوليِّ؛ لأنَّه ثَبَتَ بالتجربةِ أنَّهُم ما دخلُوا بمُساعداتِهم الإقراضيَّة بَلداً إلاّ أفسدُوها (وجَعلُوا أعزَّةَ أهلِها أذلَّة).

وَصيَّةٌ بِالحقِّ:

إنَّ اللّهَ تعالى خلقَنا -جميعاً- من نُطفَةٍ، وهِيَ نُقطةُ البداية، ونهايتُنا واحدةٌ، وما بينَ البدايةِ والنهايةِ حياةٌ يصِلُ بعضُنا بَعضاً فيها بكلمةٍ واحدَةٍ (الأخوَّةُ ومُقتضياتُها)، قال اللّهُ تعالى: (إنَّما المُؤمنُونَ إخْوَةٌ) [الحُجُرات: ١٠].

ومَن (توهَّمَ، أو ظَنَّ) أنَّ مالَه ينْقُصُ بالزكاةِ والإنفاق، فـ(إيمانُه ناقصٌ)؛ لـ(أنَّ اللّهَ وَعَدَ المُنفقينَ بالإخلاف)؛ فقالَ سُبحانَه وتعالى: (وَمَا أنْفَقْتُم مِنْ شَيءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ) [سبأ: ٣٩]؛ ولذَلكَ سمّى اللّهُ عزَّ و جلَّ النفقةَ الطيِّبةَ قَرضاً حَسناً؛ لـ(أنَّ القَرْضَ يُرَدُّ لِلمُقْرِضِ)، ولا يَرِدُّه الكريمُ -سُبحانَه- بمِثْله؛ بل يُخْلِفُه أضعافاً مُضاعَفةً، فـ(المُحسنُ يُحْسِنُ لِنفسِه)، ولا يَجُودُ بِدَراهِمِه على اللّهِ، ومَن أمْسَكَ يَدَهُ عن النفقة خشيةَ الإملاقِ؛ فإنّما شكَّ في وَعْدِ اللّهِ وعَهْدِه.

فالغنيُّ الذي يَحْبِسُ مالَه في يده لكي لا يصلَ إلى الفقراءِ أو يَصلُوه، يزيدُ مالُه في الظاهرِ؛ ولكنْ في المقابلِ تنقُصُ سَعادتُه، ويزدادُ ضميرُه (تعاسةً، وجفاءً، واكتئاباً)، ويفقدُ مع ذلكَ الشعورَ بـ(المُتعَةِ الحلالِ، ولَذَّةِ النَّفْسِ، ورَغَدِ الحياةِ)؛ كالمريضِ الذي يشتهي أطايبَ الطعامِ! فإذا ما تَذوَّقَها لم يهنأْ بها، ولم يمْرأ! واستحالَتْ في فَمِه مَرارةً يَتجرَّعُها من الجوعِ ولا يكادُ يُسيغُها، ولا يَجدُ في المالِ –كُلِّه ولا في بَعضه– لَذَّةً ولا سعادةً! ولو كانت السعادةُ سلعةً لاشتُرِيتْ بالقناطيرِ المُقنطَرةِ من الذهبِ والفضَّةِ، ولا يكلِّفُكَ الحُصولُ عليها شيئاً، فيكفي أنْ تُعْطِيَ –عن طِيْبِ نَفْسٍ وسُرورِ خاطرٍ دونَ مَنٍّ ولا أذىً– في جيبِ الفقيرِ بعضَ الدَّراهِمِ لِيقذفَ اللهُ في قلبكَ وشُعورِكَ مِنحةَ السُّرورِ و السعادة.

أقولُ للفقير: لا تتمنَّى أكثرَ ممَّا تستحقُّ، ولا تنظُرْ للأغنياءِ وتأملْ أنْ يكونَ مستقبلُكَ كحاضرِهم؛ فأكثرُ ما تراهُ من الغنى (وَهْمٌ كاذبٌ، وفَقْرٌ مُدْقِعٌ)، و"القناعةُ هي الحِكمَةُ" التي مَن أُوتِيها فَقَدْ أُوتِيَ خيراً كثيراً، وهِيَ الغِنى الحقّةُ والكنزُ الخالدُ...

وأنتَ أيُّها الثَّرِيُّ الفظُّ! لا تَنبَحْ على الفُقراءِ، ولا تَقذفْهُم بالألفاظ النابيةِ، ولا تحتقرْ شأنَهُم بالكلمات الناهرة، ولا تجْرَحْ عَواطفَهُم بِطِباعِكَ الغليظةِ التي زادَها المالُ دناءةً، وكُنْ رؤوفاً بهم، اجْبُرْ خواطِرَهُم، واعطفْ عليهم، وأعطِهِمْ من مالِ اللهِ بقَبضةٍ مليئةٍ، واعلمْ بأنَّ "منعَ الجُودِ سوءَ ظَنٍّ بالمَعبودِ"[1]، وانظُرْ إلى مَن هُمْ دُونَكَ وأسفَلَ منْكَ! واطمَعْ فيما عندَ اللهِ من الخيرِ إنْ أنتَ أحسنتَ إليهِم كما تنظُرُ إلى مَن هُوَ أعلى منكَ وتطمعُ فيما لديه، وارحَمْ (الضُّعفاءَ، والعُراةَ، والجِياعَ) من لظَى (الفَلَسِ، والفقرِ، والشَّتاتِ) كما تحمي من ذلكَ نفسَكَ، فإنَّ المُسلمَ لا يبلغُ درجةَ الإيمانِ حتَّى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفْسِه. وهكذا ينبغي أن يَنظُرَ الإنسانُ الواعي الحصيفُ إلى مفهومِ الفقرِ في الحياةِ (نَظْرَةَ الناقدِ البصيرِ) لا (نَظْرَةَ السَّطحيِّ أو القشوريِّ).

(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ) والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ.

---

[1] النويري: شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ البَكري، (نهاية الأرب في فنون الأدب)، دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ، (3/205).